

فيما يصير كهنة أحزاب (اللقاء المشترك) على محاربة الغناء والموسيقى في اليمن

سلطنة عمان تستعد لافتتاح أكبر دار للأوبرا في الشرق الأوسط



أحمد الحبشي

كنت قد زرت عمان في أوقات سابقة ولاحظت أن المسؤولين العُمانيين يحرصون حين يستقبلون ضيوفهم على إدارة حلقات نقاش معهم تتناول تحديات الحضارة الحديثة، وسبل البحث عن صيغ واقعية تحقق الاستجابة الواقعية لهذه التحديات الحضارية، بعيداً عن مخاطر التفريط بالخصوصية، أو الانعزال عن تحولات العصر. وإذ يحرص المسؤولون في عمان على تنظيم لقاءات مفتوحة تجمع ضيوفهم بعدد من الوزراء والمثقفين ورجال وسيدات الأعمال والإعلاميين العُمانيين، تتميز هذه اللقاءات بطرح عدد كبير من هموم وقضايا العصر على بساط النقاش المفتوح بهدف التعرف على رؤية الآخرين لهذه القضايا المعاصرة ومقاربتها.

بدعوة من وزارة الإعلام العُمانية زرت سلطنة عمان في النصف الأول من شهر نوفمبر الجاري للمشاركة في تغطية أعمال الاجتماع السنوي المشترك لمجلسي الدولة والشورى الذي اعتاد السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان على افتتاحه في خريف كل عام بكلمة تتضمن اتجاهات رئيسية لخطط وبرامج التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في هذا البلد الشقيق الذي يشهد تحولات نهضوية نقلت المجتمع العُماني من زمن البداوة والتخلف والكهنوت، إلى آفاق المجتمع الحديث والدولة العصرية والتفكير العلمي والمشاركة الشعبية في الحياة العامة.

المثير للدهشة والتأمل أن كل الذين قابلتهم من المسؤولين والشبان والشابات في عمان الشقيقة يتمتعون بقدر واسع من الثقافة الرفيعة واللغات الأجنبية - وخاصة اللغة الإنجليزية - ويتعاطون نمطاً جديداً من التفكير الذي ينزع إلى تجاوز القوالب الجامدة، والابتعاد عن الثقافة الشفاهية السلطوية والشعارات الشعبية، وعدم الخضوع لهواجس الخوف والتحرر من الوهم بوجود عدو خارجي يتآمر على الهوية والخصوصية، مع الأخذ بعين الاعتبار اعتزاز العُمانيين بهويتهم وخصوصيتهم، ونزوعهم إلى الاستجابة لتحديات الحضارة المعاصرة واستيعاب أدواتها وقيمها في آن واحد.

المسؤولون العُمانيون يرون أن افتتاح

دار الأوبرا في مسقط أصبح ضروريا

لاستيعاب النمو المتزايد في فعاليات

الفرق الموسيقية والغنائية العمانية

التي بلغ عددها 50 فرقة، وعلى

رأسها فرقة الأوركسترا السيمفونية

السلطانية، بالإضافة إلى المهرجانات

الثقافية والموسيقية والغنائية العربية

والعالمية التي تحتضنها مدينتا مسقط

وصلالة في سلطنة عمان فصليا.

والموسيقى في برامجهم الانتخابية بذريعة أنه لا يحق لهم القول بأن الغناء حرام أم حلال؟!.. حيث من يحق لهم ذلك هم شيوخ وملالي الإسلام السياسي لا غير.

ومما له دلالة أن النفير المعادي لمهرجان عدن الفني وغيره من المهرجانات الغنائية في صنعاء وتعز احتوى على غناء كثير مما أسماه شيوخ وملالي حزب ((الإصلاح)) أدلة شرعية على تحريم الغناء والموسيقى.. وقد تمحورت جميع (أدلتهم) البائسة حول آراء فقهية لا تعدو أن تكون سوى روايات منقولة عن فلان وفلان، وأحاديث موضوعة تعرضت جميعها - وبدون استثناء - للطنع والتجريح، وآراء فقهية تقوم على تفسير بعض آيات القرآن من قبل بعض الفقهاء الذين عملوا على تحويل آرائهم وفهمهم لتلك الآيات إلى أحكام مطلقة غير قابلة للخلاف أو النقاش، وهو ما دفع معظم الفقهاء الذين يخالفونهم في تلك الآراء، إلى القول بأنه لا يجوز استخراج أي حكم من نص قرآني إلا إذا جاء صريحاً بصورة لا تقبل التأويل.. لأنه إذا قبلنا التأويل ظهر الاحتمال، وإذا ظهر الاحتمال بطل الاستنباط والاستدلال. والثابت أن الفقهاء الأسلاف والمعاصرين اختلفوا حول تحريم الغناء والموسيقى ولم يحدث إجماع على الإطلاق بهذا الشأن أو بعينه من الشؤون، لأن القول بالإجماع يعد أكبر كذبة في التاريخ.

ومما له دلالة عميقة أن يتمحور الخطاب المناهض لفرقة الأوركسترا السلطانية العمانية التي تضم ثمانين فناناً من عمان الشقيقة في إحدى المهرجانات الغنائية العالمية بالعاصمة مسقط

وأن نتساءل عن مصير هذا التراث الرائع ورصيد هؤلاء الرواد العظام في حال وصول أحزاب المعارضة المنضوية في إطار ((اللقاء المشترك)) بقيادة حزب ((الإصلاح)) إلى السلطة، بما ينطوي عليه مشروعه السياسي والثقافي من مخاطر تهدد حق المجتمع في الغناء والاستمتاع بالموسيقى والفرح الإنساني، بما في ذلك المخاطر التي تنطوي عليها تصريحات شهيرة أطلقها في ربيع العام الحالي 2008 الأستاذ محمد قحطان وهو من أبرز قادة ((اللقاء المشترك))، ودعا فيها إلى منع الأحزاب السياسية من تناول قضايا الغناء

والدكتور يوسف القرظوي، بما في ذلك الأحاديث التي نسبها الوضّاعون إلى رسول الله، وجميعها كما وصفها أبو حامد الغزالي وابن حزم والقرظوي مثخنة بالجراح، لم يسلم منها حديث من طعن فقهاء الحديث وعلمائهم، مع الأخذ بعين الاعتبار، أن ما ينطبق على حملة تحريم الغناء والموسيقى التي قادها شيوخ وملالي حزب ((الإصلاح)) وجامعة الإيمان في فبراير الماضي، ينطبق أيضاً على الحملة المسعورة التي تقودها الحكومة للقوانين التي تدرس التمييز ضد المرأة وبضمنها مساواة دية القتيلة بالقتيل تنفيذاً للبرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية الذي حاز على ثقة الأغلبية الساحقة من الناخبين في الانتخابات الرئاسية لعام 2006 م.

من حقنا والحال كذلك، أن ندافع عن تراثنا الغنائي والموسيقى، وأن نتعز برواد الغناء والموسيقى في اليمن..

وأنا نتساءل عن مصير هذا التراث الرائع ورصيد هؤلاء الرواد العظام في حال وصول أحزاب المعارضة المنضوية في إطار ((اللقاء المشترك)) بقيادة حزب ((الإصلاح)) إلى السلطة، بما ينطوي عليه مشروعه السياسي والثقافي من مخاطر تهدد حق المجتمع في الغناء والاستمتاع بالموسيقى والفرح الإنساني، بما في ذلك المخاطر التي تنطوي عليها تصريحات شهيرة أطلقها في ربيع العام الحالي 2008 الأستاذ محمد قحطان وهو من أبرز قادة ((اللقاء المشترك))، ودعا فيها إلى منع الأحزاب السياسية من تناول قضايا الغناء



ما ينطبق على حملة تحريم الغناء والموسيقى التي قادها شيوخ وملالي

حزب ((الإصلاح)) وجامعة الإيمان في فبراير الماضي، ينطبق أيضاً على الحملة

المسعورة التي يشنها هؤلاء حالياً على مشاريع التعديلات التي تقدمت

بها الحكومة للقوانين التي تدرس التمييز ضد المرأة وبضمنها مساواة دية

القتيلة بالقتيل تنفيذاً للبرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية الذي حاز

على ثقة الأغلبية الساحقة من الناخبين في الانتخابات الرئاسية لعام 2006 م.

وقد سبق لنا في مقالات سابقة القول بأن سيل أدلة التحريم الذي انطوى عليه نفي الخطاب السياسي لشيوخ وملالي ((اللقاء المشترك))، بشأن تحريم الغناء والموسيقى كان أشبه بالفتاوى هشاشة الاستدلالات التي تم اقتطاعها من بطون أسوأ ما ورنثاه في تراثنا الفقهي القديم، وهو ما يمكن الرد عليه في آراء فقهية قديمة أيضاً لمشاهير الفقهاء والفلاسفة الأسلاف الذين لم يتعاملوا مع الموسيقى كأنغام بل كعلم وصناعة للألمان على نحو ما جاء في العقد الفريد لابن عبدبريه، أو صناعة الإيقاع بحسب ما أوردته الإمام السيوطي في (المزهر)، أو تأليف اللحن كما هو مبين في كتاب (البيان والتبيين) للجاحظ، حيث قدم جميع هؤلاء الفقهاء والفلاسفة تعريفاً للموسيقى يقول بأنها صناعة في تأليف النغم والأصوات ومناسبتها وإيقاعها وما يدخل منها في الجنس الموزون والمؤلف بالكمية والكيفية... فيما أوضح أبو نصر الفارابي في (كتاب الموسيقى الكبير) أن الموسيقى والشعر يرجعان إلى جنس واحد هو التأليف والوزن والمناسبة بين الحركة والسكون، مشيراً إلى أن الموسيقى والشعر صناعة تنطق بالاجناس الموزونة، كما أن الفرق بينهما يتحدد في اختصاص الشعر بترتيب معاني الكلام على نظم موزون مع مراعاة قواعد النحو والصرف واللغة، وأما الموسيقى فهي تختص بمزاحمة أجزاء الكلام الموزون وإرسال أصوات على نسب مؤتلفة بالكيف والكيف في طرائق تتحكم بالتلحين.

في هذا السياق تحدث الكثير من الفقهاء والفلاسفة والشعراء العرب عن الارتباط الوثيق بين الشعر والموسيقى والغناء أمثال ابن رشيق في (العمدة) والمزرياني وأبو إسحاق الموصلي في (الموشح).. ويوسع كل من يطالع هذه المؤلفات ملاحظة أن كلمات مثل (الترنم والترنيم والترنيل والترجيع والتغني والدندنة بما في ذلك الصنح والمزهر والقينة وغيرها من المفردات الغنائية الاصطلاحية وأسماء الآلات الموسيقية، لم تكن غريبة عن صناعة الشعر العربي منذ أقدم العصور، بل يمكن القول إن هذه المفردات كانت من صميم عمل الشعر العربي، لجهة الروابط بينها وبين أوزان الشعر، وهي روابط يتجسد فيها تركيب الأصوات وتلحينها وأدائها في صورة جميلة تفسر قول أبي نصر الفارابي بأن ((الصناعة الشعرية هي قوام الهيئة الموسيقية وأن غاية هذه أن تلعب لغاية تلك))، راجع (كتاب الموسيقى الكبير 1093/3).

لا تخلو كتب الفقهاء الأسلاف الذين عارضوا تحريم الغناء والموسيقى من الإشارة إلى أن حب الغناء والطرب للصوت الجميل يكاد يكون غريزة إنسانية وفطرة بشرية، حيث أشار معظمهم إلى أن الصبي الرضيع في مهده يسكنه الصوت الطيب عن بكائه، وتنصرف نفسه عما يبكيه إلى الإصغاء إليه. ولذا تعودت الأمهات والمرضعات والمربيات على الغناء للأطفال منذ زمن قديم، فيما ذهبت أحدث الدراسات والأبحاث العلمية إلى التأكيد أن الموسيقى تنمي الذكاء عند الأطفال. بل أن الأصفهاني قال في كتاب (الأغاني) إن الطيور والبهايم تتأثر بحسن الصوت والنعمة الموزونة فيما قال الغزالي في كتاب (إحياء علوم الدين): (من لم يحركه السماع فهو ناقص مائل عن الاعتدال، بعيد عن الروحانية، زائد في غلظ الطبع وكثافته على الجمال والطيور وجميع البهائم، إذ الجمل مع بلادة طبعه يتأثر بالبداءة تأثراً يستخف معه الأحمال الثقيلة، ويستقصر - لقوة نشاطه في سماعه - المسافات الطويلة، وينبعث فيه من النشاط ما يسكره ويولعه. فترى الإبل إذا سمعت الحادي تمد أعناقها، وتصحى إليه ناصبة آذانها، وتسرع في سيرها، حتى تنزع عليها أحمالها ومحايلها.. فهل يعقل بعد كل هذا الكلام أن يحرم الله ما فيه فائدة للإنسان والحيوان الذي يخدم الإنسان!!!

الموقف من الغناء والموسيقى وحقوق

المرأة يعد قضية ثقافية بدأت تتشكل في

مجتمعا اليمني منذ أواخر الثلاثينات من

القرن العشرين المنصرم، عندما أصدر

فقهاء النظام الأمامي الكهنوتي فتاواهم

السوداء بتحريم الغناء والموسيقى، ثم

نصبوا المشانق للآلات الموسيقية في باب

السباح بصنعا القديمة، وشنوا أشنع حملة

ضد الفن والفنانين في اليمن سبقوا فيها

جلاوزة إمارة (طالبان) المقبورة سيئة الصيت،

في هذه الزيارة أثار دهشتي مبنى ضخم وعصري في قلب العاصمة العمانية مسقط تشير لافتة عملاقة بجانبه إلى أنه مشروع دار الأوبرا في عمان، والذي من المقرر افتتاحه في العام القادم. وعندما سألت الأستاذ عبدالعزيز الرواس مستشار السلطان قابوس للشؤون الثقافية عن هذا المشروع بحضور عدد كبير من رؤساء تحرير الصحف العربية والخليجية وفي مقدمتهم الأستاذ مكرم محمد أحمد نقيب الصحفيين المصريين قال الرواس أن افتتاح دار الأوبرا أصبح ضروريا لاستيعاب النمو المتزايد في فعاليات الفرق الموسيقية والغنائية العمانية التي بلغ عددها 50 فرقة، وعلى رأسها فرقة الأوركسترا السيمفونية السلطانية بالإضافة، إلى المهرجانات الثقافية والموسيقية والغنائية العربية والعالمية التي تحتضنها مدينتا مسقط وصلالة في سلطنة عمان فصليا.

أعجبني كثيرا رد الأستاذ عبدالعزيز الرواس على سؤال من أحد الزملاء الحاضرين بشأن الحملة التي يشنها المتطرفون في العالم العربي والإسلامي ضد الفنون والموسيقى بدعوى أن الإسلام يحرمها، حيث دافع الرواس عن الموسيقى مشيراً إلى أنها لغة الطبيعة بما هي إحدى آيات الله المنشورة في الكون.

لا ريب في أن الموقف من الغناء والموسيقى وحقوق المرأة يعد قضية ثقافية بدأت تتشكل في مجتمعنا اليمني منذ أواخر الثلاثينات من القرن العشرين المنصرم، عندما أصدر فقهاء النظام الأمامي الكهنوتي فتاواهم السوداء بتحريم الغناء والموسيقى، ثم نصبوا المشانق للآلات الموسيقية في باب السباح بصنعا القديمة، وشنوا أشنع حملة ضد الفن والفنانين في اليمن سبقوا فيها جلاوزة إمارة (طالبان) المقبورة سيئة الصيت، ما أدى إلى انتقال الأغنية الصناعية إلى عدن التي تحولت منذ ذلك الحين إلى رافعة لمشاعل الفن والغناء والموسيقى.

لا ريب في أن الموقف من الغناء والموسيقى وحقوق المرأة يعد قضية ثقافية بدأت تتشكل في مجتمعنا اليمني منذ أواخر الثلاثينات من القرن العشرين المنصرم، عندما أصدر فقهاء النظام الأمامي الكهنوتي فتاواهم السوداء بتحريم الغناء والموسيقى، ثم نصبوا المشانق للآلات الموسيقية في باب السباح بصنعا القديمة، وشنوا أشنع حملة ضد الفن والفنانين في اليمن سبقوا فيها جلاوزة إمارة (طالبان) المقبورة سيئة الصيت، ما أدى إلى انتقال الأغنية الصناعية إلى عدن التي تحولت منذ ذلك الحين إلى رافعة لمشاعل الفن والغناء والموسيقى.

لعلنا نتذكر ذلك النفير الصاخب الذي صدع به رؤوسنا شيوخ وملالي ونواب وخطباء حزب ((الإصلاح)) بصفته القائد الميداني لأحزاب (اللقاء المشترك))، سواء أثناء التحضيرات لمهرجان عدن الفني الأول في فبراير الماضي، أو عند إحالة مشاريع تعديل القوانين التي تدرس التمييز ضد المرأة من قبل الحكومة إلى مجلس النواب في مارس الماضي أيضا. بينما لا نجد مايشبه هذا النفير من قبل رجال الدين في سلطنة عمان التي تحتضن أكثر من عشرة مهرجانات غنائية سنويا يشارك فيها مشاهير الفنانين والفنانات من جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي وأوروبا وأمريكا وآسيا إلى جانب احتضانها لأكثر من خمسين فرقة موسيقية عمانية وعلى رأسها فرقة الأوركسترا السيمفونية السلطانية، فيما تستعد حالياً لافتتاح أول دار للأوبرا في عمان.

بوسع الذين تابعوا ذلك النفير الصادر عن أكبر أحزاب المعارضة في (اللقاء المشترك)) سواء من خلال الفتاوى أو خطب الجمعة أو الندوات أو المقالات التي نُشرت في صحف حزب ((الإصلاح)) وأخواتها بشأن إقامة المهرجانات الموسيقية والغنائية في المدن اليمنية، ملاحظة مدى هشاشة وسطحية خطاب التحريم الذي يجري تسويقه علينا بأسلوب أوامري يستوجب السمع والطاعة فقط، ويرفض النقاش والنقد.

الثابت أن الذين تبنا حملة تسويق خطاب التحريم المناهض للغناء والموسيقى، استندوا إلى آراء فقهية تدرج ضمن أسوأ ما ورنثاه في كتب التراث القديمة، ولا تجد لها أساساً في القرآن أو السنة النبوية الصحيحة.. ناهيك عن أن هذه الآراء المتخلفة تعرضت للنقد والخلاف من قبل مشاهير الفقهاء الأسلاف والمعاصرين بدءاً بأبي حامد الغزالي ومروراً بابن حزم والفارابي وابن رشيق والجاحظ وأبي إسحاق الموصلي وانتهاءً بشيخ الأزهر الدكتور محمد طنطاوي